

دراسة تحليلية للرعاية اللاحقة للأحداث المنحرفين وتحقيق تكيفهم الاجتماعي An analytical study of the aftercare of juvenile delinquents and the achievement of their social adaptation

بوكبشة جمعية¹*

¹ جامعة حسبية بن بوعلی الشلف (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2022/03/06 ؛ تاريخ القبول : 2022/04/30

ملخص : أصبحت الجرائم بكل أنواعها حديث الساعة بتعدد وسائلها ومرتكبيها، خاصة ونحن في عصر عمّ فيه الغزو الإلكتروني، أي مع ظهور وسائل التواصل الاجتماعي التي زادت في نسبة ارتكاب الجرائم بطرق فردية وجماعية منظمة وغير منظمة، وتعتبر الفئة الأقل من 18 سنة هي الفئة أكثر تضررا وارتكابا لهذه الجرائم (الجانحين)، وللمحد من انتشار هذه الجرائم نجد ما يسمى بالرعاية اللاحقة حتى لا يحدث العود الى الجرم.

إذ تعتبر الرعاية اللاحقة من أهم المسائل التي يعيرها الأخصائيون اهتماماتهم حتى لا يحدث العود للجرم خاصة الجانحين الذين هم عرضة للعود، لذلك أبيننا في هذه المقال توضيح أهم مزايا هذه الفئة والعوامل المؤدية للجنوح مع التطرق لأهم البرامج العلاجية للرعاية اللاحقة لهذه الفئة التي ينتمي إليها شريحة معتبرة من المجتمع وتمثله، كما أردنا توضيح دور الأخصائي الاجتماعي والنفسي في الرعاية اللاحقة للجانحين وتوضيح أهم الأسباب التي تؤول دون ذلك، وصفا وتحليلا والوقوف على أنجع الطرق لذلك لتكيفه بسهولة وبيئته الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الرعاية اللاحقة ؛ الجانحين ؛ البيئة الاجتماعية ؛ التكيف ؛ الأخصائي الاجتماعي.

Abstract: As crimes of all kinds have become modern times with multiple means and perpetrators, especially in the era of The cyber-attack prevailed, that is, with the emergence of social media, which increased the rate of committing crimes in organized and unorganized individual and collective ways, and the group under 18 years of age is considered the most affected and perpetrated by these crimes (delinquents), and to limit the spread of these crimes we find the so-called Follow-up care so that recidivism does not occur.

Aftercare is one of the most important issues that specialists pay attention to so that recidivism does not occur, especially delinquents who are prone to recurrence. Therefore, in this article, we have clarified the most important advantages of this category and the factors leading to delinquency, with reference to the most important treatment programs for the aftercare of this category, to which a significant segment belongs. We also wanted to clarify the role of the social and psychological specialist in the aftercare of delinquents and to clarify the most important reasons that lead to this, describing and analyzing and identifying the most effective ways for this to easily adapt and social environment.

Keywords : aftercare ; delinquents ; social environment ; adaptation ; social worker.

1- مقدمة

إن عالم جنوح الأحداث الذي يرتكبه صغار السن، والذي يعتبره القانون جريمة، حيث لا يتوافق ذلك السلوك الانحرافي مع السلوك الاجتماعي السوي، بل يمهّد إلى الانزلاق نحو الإجرام وتبعاته، وقد نبع اهتمام العلوم الاجتماعية بالمجرم من حيث الاهتمام بشخصيته ودراستها وتحليلها، والتعرف على أسباب اندفاعه نحو العمل الإجرامي، ومن ثم أخذ التعامل مع المسؤولية الجنائية يتضاءل دوره مع بدء التعامل مع منظومة الدفاع الاجتماعي، التي تركز على ثلاثة أركان تتمثل في الركن الاجتماعي الذي يتم فيه تطبيق القانون اتجاه السلوك الانحرافي الكائن وفقاً للمعلومات التي يتم الحصول عليها عن الحالة، وبعد ذلك إقامة الدعوى وإجراء المحاكمة، ومعاينة المجرم من خلال إصدار حكم يعنى بإبقاء سلوك المحكوم عليه في الحدود المقبولة اجتماعياً عبر إتباع تغييرات ترمي إلى الجانب الإصلاحي للفرد المجرم. أمّا الركن التقويمي فيهتم بالجوانب المؤثرة، من تقوية وإضعاف في شخصية المحكوم عليه، وفي البيئة على حد سواء، بما يمكن الاستفادة من جوانب القوة في علاج السلوك المنحرف. في حين يهتم الركن التأهيلي بإعادة اندماج المحكوم عليه في المجتمع بعد انتهاء مدة عقوبته، من خلال إحداث التقبل بينه وبين أسرته ومجتمعه الذي يعيش فيه، ومن خلال توفير أفضل الفرص والظروف التي تحول بينه وبين العودة مرة أخرى إلى عالم الجريمة.

وتعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من بين أهم الجرائم التي تصنف حسب جسامتها من خلال الإطار الزمني والمكاني والأحداث هم الفئة التي تتشابه وتتداخل العوامل فيها لارتكاب الجرح ويعاقب عليها القانون كلا حسب نوعية جريمته، وعليه هذه الفئة تحتاج إلى العناية بمختلف أنواعها سواء بصفة الداخلية والخارجية حيث أن الرعاية اللاحقة لهذه الفئة لها أهمية كبيرة للحد من العود إلى ارتكاب هذه الجرائم وهذا يتم عن طريق التوجيه خوفاً من الوقوع في مشاكل وعدم التكيف مع الظروف البيئية الجديدة، والرعاية اللاحقة هو برنامج تكميلي للعملية الإصلاحية داخل المؤسسات الإصلاحية تخضع لبرامج علاجية ومتابعة من طرف أخصائيين في هذا الميدان سواء من ناحية الحدث أو ناحية البيئة الاجتماعية لذلك يمكن طرح السؤال التالي: ما معنى الرعاية اللاحقة للحدث؟

وكيف تتم هذه الرعاية اللاحقة؟

وهل للرعاية اللاحقة دور في تكيف الحدث مع البيئة الاجتماعية؟

نحاول في هذا المقال شرح أهمية الرعاية اللاحقة للحدث بعد خروجه، ونعالج أهمية المتابعة للحدث داخل الأسرة وخارجها أي البيئة الاجتماعية ككل، وهي تعد دراسة مرجعية تشير لأغلب ما سبقها من كتابات في المجال.

ولتحقيق أهداف المقال اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي، باعتباره يصف لنا الظاهرة ويحللها و لمعرفة واقع ودور الرعاية اللاحقة خاصة في العصر الحالي، وقد استعانت الدراسة بهذا المنهج الذي يتلاءم مع هذا النوع من الدراسات، وذلك بتحليل معطيات الواقع من خلال دراسة واستقراء المنشورات؛ من بحوث ودراسات تناولت موضوع الرعاية اللاحقة للحدث، والحد من ارتكابه للجرائم وتفاذي العود إلى الجرم

خاصة في عصر المعلومات و التكنولوجيا ، كما تم رصد كل ما كتب عن الموضوع من خلال البحث في المكتبات ومواقع الإنترنت ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2. تحديد المفاهيم:

1.2- تعريف الحدث: الحدث بمفهومه الاجتماعي والنفسي هو الصغير منذ ولادته حتى يتم نضجه النفسي والاجتماعي وتكتمل عناصر النمو لديه. (عوين، 2009، صفحة 17)

فالقانون الجزائري يسمي الحدث بالقاصر يعرفه بأنه من أتم الثالثة عشر من عمره وما لم يتم الثامنة عشر، وأنه ما لم يتم الثالثة عشر تقع عليه الحماية والتربية. (عوين، 2009، صفحة 21)

وتعرفه اتفاقية حقوق الإنسان إن الحدث هو الطفل أي كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق على الطفل. (عوين، 2009، صفحة 17)

2.2- الرعاية اللاحقة: هي مجموعة من الجهود العلمية والعملية تقوم بها أجهزة متخصصة حكومية وتطوعية بحيث تتضافر تلك الجهود لتوفير أوجه الرعاية للمسجون وأسرتهم خلال فترة العقوبة وقبل الإفراج وبعده بهدف تحقيق التكيف الاجتماعي والتوافق النفسي للمفرج عنه مع المجتمع وتقبل المجتمع له بعد الإفراج لكي يصبح فردا منتجا سويا بحيث لا تدفعه الصعوبات الى ارتكاب الجريمة. (الصادى، 1987، صفحة 8)

3.2- الرعاية اللاحقة للأحداث: هي عملية علاجية مكملة للعلاج المؤسسي للأحداث الجانحين المفرج عنهم تهدف الى استعادة الحدث قدرته على إدراك مشكلاته وتحمل مسؤولياته لمواجهةها في بيئتها الطبيعية ليحقق أفضل تكيف ممكن مع هذه البيئة.

4.2- البيئة الاجتماعية: هي ذلك الإطار من العلاقات الذي يحدد استمرار حياة الجماعات والمجتمعات التي ينظمها الإنسان وما تتألف من أنظمة اجتماعية وتشمل كل أشكال التفاعل في هذه البيئة. (محمدين، 2006، صفحة 42)

5.2- تعريف التكيف :

التكيف من الناحية الغوية:

قد جاء في اللغة والإعلام كيف الشيء جعل له كيفية معلومة والتكيف صار على كيفية من المعلومات. (واخرون، 1989، صفحة 108)

التكيف من الناحية الاصطلاحية :

يعتبر مفهوم التكيف من المفاهيم الأكثر شيوعا إلا أنه ليس له تعريفا محددًا فقد استخدم بمعاني عديدة كالتوافق في المجال البيداغوجي أو التوافق في مجال الصحة النفسية والعقلية، ويمكن القول أن هذا التعدد في هذا المفهوم يرجع الى التباين في فكر وروية الباحثين وكثرة استخدامه في العديد من الميادين .

التكيف في علم الاجتماع :

كثيرا ما نستعمل كلمة التكيف في علم الاجتماع في علاقات الأفراد بالجماعة، أو علاقات الجماعات الصغيرة مع بعضها أو الجماعات الكبيرة من خلال الخضوع الى ما تمليه عليه الجماعة، وقبول الطفل

تدرجيا ما يتطلبه منه البيت أو المدرسة يعد تكيف وكذلك في التكيف مع بيئة اجتماعية الى بيئة اجتماعية أخرى جديدة عليه. (شعيرة، 2010، صفحة 21)

وركز هذا المنظور على مدى إدراك العلاقات الاجتماعية البيئة وكذا مجموعة المكتسبات الاجتماعية والوفاء للجماعة والحفاظ على المكانة الاجتماعية . (شيخي، 2011، صفحة 312)

3- العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الجُنح: (أجميلي، 1994، صفحة 75)
العوامل الذاتية: وتتمثل في:

1-العوامل الجسمية المتمثلة في : أ- المرض الذي يؤدي بالطفل إلى الهروب من المدرسة وبالتالي يتعرض للانحراف.ب- اضطراب الغدد الصماء_ توليد طاقة زائدة ج-اضطراب نمو الطفل يسهل الانحراف.د- العجز الجسمي والعاهات كلها أمور تساعد على الانحراف.

2- العوامل العقلية: للضعف العقلي وزيادته تأثير على حدوث الانحراف.

3- العوامل النفسية: وتتمثل في أشكال التربية والحرمان المادي والمعنوي والتسامح الزائد والنبذ والحماية الزائدة كلها تؤدي إلى الوقوع في الانحراف.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وخارجية:

1-العوامل اجتماعية واقتصادية داخلية:

أ- العوامل الاقتصادية: تتمثل في :- الفقر والظروف الاقتصادية المنخفضة.

- الظروف السكنية للأسرة

ب- العوامل الأسرية: يمكن تلخيصها كالآتي: - اختلال التماسك العاطفي، العلاقة بين الوالدين، العلاقة بين الوالدين منها القسوة والتدليل والتمييز كلها تؤدي إلى الانحراف، العلاقة بين الطفل وإخوته.

- تفكك الأسرة بأشكالها المختلفة كلها يعتبر عامل قد يؤدي إلى أحداث الجانحين.

2-العوامل اجتماعية واقتصادية خارجية:

أ- المدرسة :كفقدان الثقة بين المدرس والتلميذ، كثرة عدد التلاميذ، فشل الجهاز المدرسي في تحقيق

التكامل الوظيفي، أصدقاء السوء، عدم تحمل الطفل للدراسة.

ب- عمالة الأطفال

ج-وسائل الترفيه كاللعب السيئ

د-وسائل الاتصال والإعلام- الصحف والمجلات-الأفلام السينمائية والتلفزيون-الإذاعة-

هـ-التغيرات الحضارية والقيم والتقاليد السائدة في المجتمع.

و-الحروب تؤدي إلى انحراف الصغار

ز-العوامل المناخية والجغرافية كدرجة ارتفاع الطقس واستجابة الأفراد لبعض المؤثرات التي تؤدي جنوح الأحداث.

ويوجد عوامل أخرى تشترك فيها المؤسسات التربوية على رأسها الأسرة والمدرسة، وسائل الاتصال وغيرها.

4- موقف المشرع من الرعاية اللاحقة للأحداث في الجزائر:

يوجد الأمر 75.64 يوضح مراحل الحدث داخل المؤسسة، وخصصت المرحلة الثالثة للعلاج البعدي لتكيف مع الأوضاع الجديدة، وتكملنا لذلك جاء النص التالي: (الجهمي، 1013، صفحة 108) ان نص المادة 131 من قانون 12/15 المتعلق بحماية الطفل حيث نصت على انه: " يجب أن يستفيد الطفل المودع داخل مركز إعادة التربية وإدماج الأحداث وفي الأجنحة المخصصة للأحداث بالمؤسسات العقابية من الترتيبات التي تستهدف تحضير عودته الى الأسرة والمجتمع..." (الديمقراطية، 19 يوليو 2015)

بالإضافة الى جملة من التدابير التي اهتم بها المشرع الجزائري في متابعة الحدث منها تدبير التسليم بموجب نص المادة 444 من الأمر 35/82 والمتضمن تسليمه لوالديه أو لوصيه لأنه لم يبلغ 18 سنة لإخضاعه الى المتابعة الأسرية أو الى شخص موثوق به وفي حالة الإهمال تقع عليه غرامة مالية معينة. كما ان للمراقبة الاجتماعية دور كبير والتي نص عليها 444 الأمر 53/12 لكنها لم تكن صريحة باستعمال نظام الإفراج مع وضعه تحت الرقابة. (مليكة، 2020) بدل الرقابة الاجتماعية والتي يتم التفصيل فيها لاحقاً.

وفي هذا السياق فان المشرع الجزائري أولى عناية بالأحداث المفرج عنهم من خلال المتابعة وتقديم الرعاية اللازمة بعد الإفراج عنهم من الناحية النفسية والاجتماعية لتسهيل عملية التكيف والاندماج في البيئة الاجتماعية من أسرته ومؤسسات أخرى، كما وجب على مؤسسات المجتمع المدني مد يد العون لمتابعة الحالة النفسية والاجتماعية خاصة منها المهنية لتوفير أدنى متطلبات العيش وجمع كل محاولات العود الى الجرم.

5- الرعاية اللاحقة للجانحين خارج مؤسسات إعادة التربية:

هي امتداد للعمل العلاجي داخل مؤسسات إعادة التربية لإعدادهم للحياة الاجتماعية وتكيفهم مع المجتمع الخارجي ومساعدتهم للتغلب على مشاكل المجتمع التي تواجههم عند تفاعلهم مع البيئة الاجتماعية، وتهدف الى تحقيق التكيف والاندماج السهل للحدث مع الآخرين، وتقمم الآخرين له وكل هذا يتوقف على دور الأخصائي الاجتماعي الذي نجد دوره مهملاً من الناحية العملية ومن المهام المنوطة به:

- الناحية النفسية مهمة جدا عند خروج الحدث وتهيئته لذلك
- الجانب الاجتماعي لقبول علاقات جديدة دون ضرر
- والجانب الاقتصادي لضمان الحياة خاصة الضرورية منها

6- أنواع الرعاية اللاحقة: تنقسم الى قسمين: (محمدين، 2006، صفحة 92)

- 1- الرعاية التكميلية: وهي رعاية الحدث بعد خروجه من المؤسسة الايداعية وعودته الى بيته وهي استكمالاً للبرنامج العلاجي الذي يبدأ بدخول الحدث المؤسسة الايداعية.
- 2- الاختبار القضائي: بقاء الحدث في بيئته الاجتماعية مع رعاية وإشراف المراقب الاجتماعي وهي عملية علاجية أي علاج الحدث في أحضان الأسرة.

7- برنامج المفرج عنهم من الأحداث: (محسن، 2009، صفحة 109)

يوجد جانبين:

الجانب الأول: بالنسبة للأطفال الذين لديهم أسر تستقبلهم ، بحيث يعود الحدث الى أسرته وعودته سواء الى عمل أو الدراسة وهنا يتم تعيين أخصائيين للمتابعة لمدة ستة أشهر وسنة. الجانب الثاني: هنا يتمثل في الأحداث التي ليس لها أسر تستقبلها فيتم إحقاقهم بدار الضيافة ويتم تتبعه بنفس الطريقة الى إن يتم استقلالهم في حياتهم. وهنا يكمن دور الأخصائي النفسي والاجتماعي في متابعة الحدث بعد الخروج من مؤسسات إعادة التربية لمدة معينة حتى يصل الى الاستقلالية في الاعتماد النفس والحياة بصفة عامة .

8- دور الأخصائي الاجتماعي في متابعة الحدث:

تتمثل جهود الأخصائي الاجتماعي بمجال رعاية الأحداث، في العمل على رعايتهم وتوجيههم نحو ما يبعدهم عن ناحية الجنوح، ويعدل من سلوكياتهم الشاذة التي اكتسبوها نتيجة العوامل السابقة الذكر. فهو يقوم في الأساس بدراسة الحدث دراسة متكاملة يتعرف من خلالها على تاريخه الاجتماعي، ونوع الانحراف الذي سلكه، وطبيعة شخصيته وما يتصل بها من جوانب جسمية تتمثل في الصحة والمرض والعاهات والأمراض المتركمة من فترة الطفولة، أو مظاهر نفسية كمزاج الحدث العام، أو ما يعانيه من عقد نفسية، أو طريقة استجاباته غير الاجتماعية كنوع علاقاته مع الآخرين، وطبيعة وشكل القيم الاجتماعية التي يتعامل معها وتؤثر في سلوكه، أو البيئة التي ينتمي إليها، سواء البيئة الأسرية وكل ما يرتبط بها من عوامل اقتصادية واجتماعية وأخلاقية، أو البيئة خارج الأسرة كعلاقاته مع زملاء الدراسة أو معلميه أو أبناء الجيران، أو مجتمع الحي الذي يقطنه، أو الحياة المهنية التي يمارسها كما يقوم الأخصائي الاجتماعي بتوفير العلاج الذي يتناسب وشخصية الحدث .

وكذلك دراسة شخصيته والتعرف على الظروف البيئية المحيطة به ودور الملاحظة الاجتماعية التي تأوي الأحداث الذين يُرى ضرورة التحفظ عليهم لتقديمهم للمحاكمة، وفي دور الملاحظة يقوم الأخصائي الاجتماعي بتكوين معلومات شاملة عن الحالات التي ترد إلى تلك المؤسسات من زواياها الشخصية والأسرية والعلمية والتعليمية، ومتابعة سلوك الحدث، وتسجيل التقارير اليومية عن حالته للتعرف على جانب أكثر من شخصيته وسلوكياته، وتقديمها لمكتب المراقبة الاجتماعي، لمساعدة الفنيين على فهم الحدث من كافة الجوانب الاجتماعية والطبية، ومن ثمَّ يعمل الأخصائي النفسي على تشجيع الحدث للانضمام لإحدى الجماعات المتواجدة في دار الملاحظة؛ بما يتناسب وعمره ونوع الأنشطة التي تمارسها تلك الجماعة، كما يمكن الحدث من اكتساب عادات واتجاهات سلوكية إيجابية جديدة نتيجة التفاعل مع الجماعة، والإشراف المباشر على حالته، ووصله بأسرته من خلال الزيارات المتبادلة، ومن خلال التعاون المشترك مع الأخصائي النفسي والطبيب النفسي والمدرّب فيما يحقق النتائج المرجوة من العلاج والتكيف الاجتماعي في البيئة الاجتماعية بعد خروجه من المركز .

وهناك كذلك محكمة الأحداث التي يعتبر دورها علاجياً من خلال تعرف المحكمة على الظروف التي أدت إلى انحراف الحدث، ومن ثمَّ الحكم عليه إمّا بالبراءة وتسليمه لأسرته، أو إيداعه في مؤسسة إيداع.

أما مكاتب المراقبة الاجتماعية فتتخصص في أدوار الأخصائي الاجتماعي فيها في مرحلتين، الأولى إجراء البحوث الاجتماعية، والمساهمة في وضع الخطط العلاجية، وإعداد التقارير المطلوبة وتقديمها للمحكمة فيما يخص الفعل في قضية الجانح. أما لمرحلة الثانية فهي تتمثل في إجراء إشراف اجتماعي، وتوجيهي وعلاج متكامل وبرامج الرعاية اللاحقة.

وفي هذا السياق نجد دور الأخصائي الاجتماعي مهم جدا في الرعاية اللاحقة للأحداث لتسهيل عملية التكيف الاجتماعي والنفسي مع البيئة الاجتماعية، ولأجل ذلك يوجد برامج معينة يجب التقيد بها لتأقلم والتكيف مع البيئة الاجتماعية وتتمثل أهم الخدمات ووسائلها في النقاط التالية:

1.8- خدمات الرعاية اللاحقة: (محسن، 2009، الصفحات 141-142)

العون المادي والذي يتخذ عدة أشكال منها تقديم النقود والملابس واستخراج الوثائق والمستندات التي يحتاجونها.

العون النفسي:

ويتمثل في مواجهة كل ما يعترضهم من مشكلات بعد خروجهم ودمجهم في المجتمع.

العناية الصحية بالمرضى

إقناع الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام لتسهيل التعامل مع الأحداث لاستعادة الثقة بالنفس واستعادة التوافق النفسي والاجتماعي وبالتالي القضاء على العود الى الجرم.

2.8- وسائل الرعاية اللاحقة للأحداث: (محمد، 2006، صفحة 93)

1- المراقبة الاجتماعية: وهي أسلوب علاجي

2- الزيارة التتبعية

3- التامين الاقتصادي للحدث

4- التامين التعليمي للحدث

ومن خلال السياق السابق يتضح أن تفعيل دور الأخصائي النفسي والاجتماعي من أهم العوامل التي تساعد على القضاء على ظاهرة العود الى الجرم من قبل الحدث، كما أن تكيفه اجتماعيا وتقبل المجتمع له يعتبر الجزء الأكبر من العلاج النفسي والاجتماعي وتسهيل عملية متابعة الحدث والتأثير فيه، وهذا ينطبق على خصوصيات كل بلد والخدمات المتوفرة والوسائل الموجودة، وهذا ما يحدده المشرع الجزائري حول متابعة الحدث من خلال السياق السابق نجد هناك نوع من الإجحاف في توضيح المتابعة الفعلية للأخصائي بحكم القانون رغم هناك اهتمام من طرف الهيئة المختصة، وفي هذا الصدد دور الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات ضرورية لتقديم الخدمات اللازمة وتسهيل دمج وتكيف الحدث مع بيئته الاجتماعية.

9- معوقات الرعاية اللاحقة: يوجد عدة مشاكل تواجه الأحداث عن خروجهم من مراكز التأهيل والسجون

أهمها ما يلي: (وداعي، د سنة، الصفحات 201-202)

مشاكل وصعوبات تتعلق بالتعامل مع فئة الأحداث وأسرهـم وذلك لأنها فئة مرفوضة من طرف المجتمع والتعامل معهم من القلب وياقتناع ، بالإضافة أسرة الحدث وتقبلهم له ونظرة المجتمع من جهة أخرى. مشاكل تتعلق بالفائمين على برامج الرعاية اللاحقة وذلك بتقارب الأهداف التي تريد كل مصلحة تحقيقها من بينها الخجل بمتابعة هذه الفئة وصعوبة تطبيق بعض البرامج، في الوقع نتيجة قلة الموارد المالية المخصصة للعناية بهذه الفئة .

مشكلات الحدث الخاصة والمتمثلة في الضعف النفسي والاجتماعي للأحداث المفرج عنهم مثل الاكتئاب والقلق والتوهـم والعدوانية خاصة وان هذه الفئة لا تزال في مرحلة المراهقة. الصعوبات المادية فالنقص المادي الذي يتضمن الحياة العادية له ولأسرته كقيلة للعود للانحراف أو ارتكاب جريمة.

عدم العمل وهنا تكمن النقطة الأساسية في النظرة الدونية التي ينظرها المجتمع لهذا الحدث وعدم قبوله في العمل نتيجة السوابق العدلية المسجلة عليه. كما يوجد مشكلات أخرى خارجية تؤثر سلبا على الحدث منها عدم تقبل المجتمع للحدث المفرج عنه، كذلك مشاكل متعلقة بالأسرة منها الانفصال وغيرها الرقابة المستمرة له يعتبرها من بين أهم المشاكل التي يعاني منها.

10- الخاتمة:

ونخلص إلى أن جنوح الأحداث ليس مرضا له اسمه وخصائصه وتطورات، وإنما هو عرض لسبب أو جملة أسباب نفسية وجسمية واجتماعية، تفاعلت مع بعضها البعض لتخلف حالة الجناح، وذلك تبعا لاختلاف الحالة والدرجة التي يتسم بها كل سبب من هذه الأسباب، وعلى الأخصائيين الاجتماعيين مراعاة تلك الظروف، للتخفيف من حدة تلك الظاهرة بإيجاد الحلول المناسبة باستخدام المهارات المختلفة وبرامج الرعاية اللاحقة لما لها من أهمية كبيرة للحد من والقضاء على العود للحدث الى ارتكاب عدة جرائم أخرى. كما يجب على الأسرة أن توجه أبنائها وحمايتهم وتأمين ضروريات الحياة، بالإضافة الى المدرسة لها دور كبير في تقويم سلوك التلاميذ وجعل تفكيرهم ايجابي وسليم مبني على مبادئ أخلاقية، وبالنسبة للحدث فهو يحتاج الى التعاون كل المؤسسات منها ذات الشأن التربوي ومؤسسات المجتمع المدني لتوفي الإمكانيات اللازمة لوقاية هذا الحدث من العود الى الجرم.

11- بعض الاقتراحات :

1. سهر الأسرة على متابعة أبنائها وتوفير لهم كل سبل الوقاية والأمان والراحة النفسية ومرافقتهم ومصاحبتهم للحد من الآفات الاجتماعية وارتكاب الجرائم.
2. تعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات ذات الشأن التربوي سواء قبل أو بعد خروج الحدث للعناية به والتكفل به اجتماعيا ونفسيا تقاديا الى العود الى الجرم.

3. التكفل المادي والمعنوي من حيث توفير لهم ضروريات الحياة للشعور بالأمان والتخلص من الأفكار المسبقة وذلك بالتوجيه والإرشاد .
4. إدماجهم في المجتمع أي الحياة المهنية لتوفير حياة سالمة وهادئة تشعره بالأمان والطمأنينة.
5. تكيفهم مع أساليب الحياة الجديدة خاصة بعد خروج الحدث لشعوره بالدونية والرفض من قبل الأفراد ومؤسسات المجتمع بإتباع برامج علاجية المذكورة سابقا.
6. نشر الثقافة في المجتمع من حيث اعتبار هذا الحدث فرد عادي لديه حقوق مثله مثل غيره خاصة عودته الى المدرسة ودمجه مع زملائه ضروري جدا.
7. زرع الوعي بين أفراد المجتمع حول مختلف الآفات الاجتماعية والجرائم المختلفة خاصة ونحن في عصر تكثر فيه الجرائم الالكترونية.
8. التركيز على مبادئ والقيم الدينية والأخلاقية لتوعية الحدث لبناء شخصية متزنة ذات ثقة بالنفس.

قائمة المراجع:

1. احمد فوزي الصادي. (1988). بحث رعاية الأسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة.السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.

2. أحمد مختار عمر، واخرون. (1989). المعجم العربي الأساسي (لاروس). بيروت: المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية. (19 يوليو 2015). القانون رقم 15.12 المؤرخ في 28 رمضان عام 1436 الموافق 15 يوليو سنة 2015 يتعلق بحماية الطفل. الجزائر.
4. ثائر حمد غباري، خالد محمد أبو شعيرة. (2010). التكيف مشكلات وحلول. عمان: مكتب المجتمع العربي.
5. خيري خليل أجميلي. (1994). الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
6. زينب احمد عوين. (2009). قضاء الأحداث دراسة مقارنة. الاردن: دار الثقافة.
7. سيد محمدين. (2006). حقوق الإنسان والرعاية اللاحقة وأثرها في البيئة الاجتماعية. القاهرة: الوكالة العربية للصحافة.
8. عبد العزيز الجهمي. (6، 1013). واقع الرعاية الاجتماعية للأحداث الجانحين في المؤسسات المتخصصة الجزائرية تشريعا وممارسة. مجلة الشباب والمشكلات الاجتماعية، صفحة 108.
9. عز الدين وداعي. (د سنة). الرعاية اللاحقة للسجناء المفرج عنهم في التشريع الجزائري. الجزائر.
10. نسيمة مزاو، عبد العزيز شيخي. (2011). استراتيجيات التكيف النفسي وصدكة الفيضان. مجلة الواحات للبحوث العربية، صفحة 312.
11. نورهان منير محسن. (2009). طريقة الخدمة الاجتماعية في الدفاع الاجتماعي. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
12. مليكة حجاج، التدابير الإصلاحية في مواجهة إجرام الأحداث في التشريع الجزائري، مجلة التراث، جامعة الوادي، المجلد 2 ع 3، 2020، ص 50-62

كيف أستشهد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

بوكبشة جمعية، (2022) دراسة تحليلية لرعاية اللاحقة للأحداث المنحرفين وتحقيق تكيفهم الاجتماعي، مجلة السراج في قضايا التربية والمجتمع، المجلد XX(العدد XX)، الجزائر : جامعة الوادي، ص.ص 1-4.